مجلّة جامعة عدن للعلوم الانسانيّة والاجتماعية
EJUA-HS Vol. 5 No. 3 (2024)
https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2024.3.388
ISSN: 2708-6275

مقالة بحثية

أثر التغير في أسعار الصرف على القوائم المالية
دراسة ميدانية على الشركات الصناعية في محافظة حضرموت

محمد مهـدي عبيد*

قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية، جامعة سيئون، سيئون، حضرموت، اليمن.

*** الباحث الممثل: محمد مهـدي عبيد؛ البريد الالكتروني: mohammedmahdiuum@gmail.com**

استلم في: 02 سبتمبر 2024 / قبل في: 11 سبتمبر 2024 / نشر في: 30 سبتمبر 2024

المُلخّص

تناولت الدراسة اثر التغير في أسعار الصرف على القوائم المالية، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير القوائم المالية بتغير أسعار الصرف، ومعرفة تأثير التغير في الأسعار على كل من المبيعات والميزانية العمومية، وكذلك تأثير أسعار الصرف على الاحتساب وفقاً للتكلفة التاريخية. وتكونت عينة الدراسة من (60) من المدراء و المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين في الشركات الصناعية الموجودة في حضرموت في الجمهورية اليمنية، وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى استبانة قام الباحث بتوزيعها شملت (20) عبارة تم التأكد من صدقها وثباتها، ومن ثم جرى معالجة البيانات واختبار الفرضيات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن القوائم المالية تتأثر بتغيرات أسعار الصرف، وأن التغيرات في الأسعار تؤثر على كل من المبيعات والميزانية العمومية، وأن القوائم المالية المعدة وفقًا لأساس التكلفة التاريخية في فترات ارتفاع المستوى العام للأسعار مضللة وغير صادقة. وأوصت الدراسة الى جملة من التوصيات أهمها: ضرورة مراعاة التغيرات الطارئة على أسعار الصرف والتي تؤثر سلباً على القوائم والتقارير المالية، وكذلك تطوير بعض المبادئ والمفاهيم المحاسبية المتبعة في القياس المحاسبي التقليدي؛ لكي تتلاءم مع التغيرات الحاصلة على مستوى الأسعار.

الكلمات المفتاحية: التغير في أسعار الصرف، القوائم المالية، القطاع الصناعي، حضرموت.

المقدمة:

تعد دراسة سعر الصرف وتأثيراته على نتيجة النشاط من الأمور البالغة الأهمية كونه يلعب دوراً هاما في الانشطة الاقتصادية الدولية سواء كانت تلك الانشطة تجارية أو استثمارية أو خدمية ويحتل مركزاً محورياً في السياسية النقدية بسبب استخدامه كأداة أو كمؤشر يقيس تنافسية اقتصاد الدول ويعد القطاع الصناعي من اكثر القطاعات الاقتصادية تأثيرا وتأثرا بأسعار الصرف وتقلباتها وذلك لما لهذا القطاع من دور اساسي في الاقتصاد والاعمال في أي دوله إذ إن القطاع الصناعي له دور كبير لا يمكن تجاهله في التنمية الاقتصادية ويعد من أهم الأدوات الاقتصادية التي تتأثر بتقلبات الأسعار وتعبر عن حيوية الوضع الاقتصادي في الدول من سلع تؤثر على حياة الناس لذا كان من الضروري قياس النتائج المحاسبية للشركات ومدى تأثرها بالمتغيرات الاقتصادية مثل أسعار الصرف وتقلباتها (احمد وغادر , 2022: 632).

ونظراً للطبيعة المتقلبة لكل الظروف الاقتصادية في اليمن وعدم الاستقرار السياسي والمالي، وخاصة تلك التي لها تأثير مباشر على أسعار الصرف، فإن هذه الأخيرة لا تعرف الثبات بل تتغير بين اللحظة و الأخرى، وعليه قد تجري الشركات عملية بعملة أجنبية بتاريخ معين و تتم التسوية النهائية لها في تاريخ آخر، و بالتالي تجد المؤسسة نفسها محتارة في اختيار سعر الصرف الذي يتم اعتماده كسعر لعملية التحويل بحيث يتمثل سعر الصرف في مقابلة وحدة من العملة الوطنية بوحدات من العملة الأجنبية أو العكس، و أن اختيار سعر معين دون الأخر سوف يكون له تأثير مباشر على القوائم المالية (طارق, 2009: 53 ، صندوق النقد الدولي, 2024 : 1).

حاولت اليمن في السنوات الأخيرة كباقي الدول أن تبني نظاما محاسبيا جديدا يتوافق والمتطلبات الدولية لتواكب متطلبات العولمة المالية والمحاسبية، من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة العديد من المنظمات الدولية الإقليمية والسعي لفتح الأسواق المحلية أمام الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما أدى إلى ظهور عدة مشاكل محاسبية وخاصة مشكل تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، حيث تجد المؤسسة نفسها محتارة في اختيار سعر الصرف الذي يتم اعتماده في عملية الترجمة وتأثير فروق الصرف على القوائم المالية، مما جعل المحاسبة في اليمن تساير هذه التطورات من خلال تبنيها لنظام محاسبي مالي مستمد من معايير المحاسبة الدولية التي تعمل على تقديم مختلف التقنيات والأساليب التي من شأنها تسجيل مختلف العمليات التي تجريها المنشأة سواء تعلق الأمر بعمليات تجارية بحتة (استيراد أو تصدير) أو مالية (إقراض أو اقتراض)، أو تعلق الأمر بعملية ترجمة القوائم المالية من المنشأة التابعة أو الفرع إلى الشركة الأم، فأصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي الدولي رقم

" 21 آ ثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" المتضمن أهم الإجراءات والأسس والمبادئ التي يمكن الرجوع إليها أو الاستعانة " لمعالجة أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية من أجل تقديم معلومات ملائمة وذات مصداقية لمختلف مستخدمي هذه القوائم (بالرقي و الراشدي، 2017 : 153).

وتتناول هذه الدراسة أثر التغير في الأسعار على القوائم المالية للمنشآت الصناعية في حضرموت، حيث تمثلت مشكلة البحث في تأثير التغير في الأسعار على القوائم المالية والحسابات الختامية للشركات، مما يؤدي إلى إظهار أرباح أو خسائر غير حقيقية، ويؤدي ذلك بدوره إلى انهيار الشركات في نهاية الأمر.

مشكلة وتساؤلات الدراسة:

يعكس سعر الصرف طبيعة العلاقات التبادلية بين الأسواق العالمية مما يسهم بشكل كبير في انتشار الازمات الاقتصادية من دولة الى أخرى بسبب تقلبات أسعار الصرف والمخاطر المرتبطة به التي تواجه الوحدات الاقتصادية (محمد والحجامي، 2023: 666). تعاني الجمهورية اليمنية من تحديات مالية كثيرة من ضمنها تباين أسعار الصرف للعملات الأجنبية وفي مقدمتها الدولار والريال السعودي مما أدى الى مما جعل اثر هذه التغيرات تؤثر على القوائم المالية (الجليل ,2024: 1)، يمثل التغير في أسعار الصرف أحد المخاطر غير النظامية التي تواجه الشركات بشكل عام والشركات الصناعية بشكل خاص نتيجة التأثير المباشر في حقوق والتزامات تلك الشركات ولعل تأثيرها يكون مباشر الاستيراد والتصدير (احمد وغادر ,2022: 632). ومن هنا فإن المشكلة الأساسية في المحاسبة على المعاملات بالعملة الأجنبية والعمليات الأجنبية هي في تحديد سعر الصرف الواجب استخدامه وكيفية الاعتراف في القوائم المالية بأثر التغيرات في أسعار الصرف في ظل ما صدر من معايير محاسبية عن الهيئات المحاسبية الدولية التي تبحث عن أحسن الممارسات المحاسبية التي يمكن من خلالها معالجة هذا الإشكال بطريقة جيدة والحصول على قوائم مالية ذات مصداقية وصالحة لعملية المقارنة والاستخدام للمستعملين لها.

إن القوائم المالية تعد أحد مرتكزات المحاسبة، والتي تقوم بدور مهم في المشاريع لجميع القطاعات بما فيها القطاع الصناعي، والذي يعد أحد أهم الجوانب لتنمية الدولة وتطورها، وحتى يمكن تطوير القطاع الصناعي لابد من معرفة حساباته معرفة حقيقية وواقعية من خلال القوائم المالية، والتي تقدم الأخرى المعلومات الهامة والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية. إلا أن التغير في مستوى الأسعار قد يؤدي إلى اضطراب معلومات وبيانات هذه القوائم مما يجعلها في محط الشك من مصداقيتها، ومدى دقتها، مما يثير تساؤلاً مهماً:

ما اثر التغير في اسعار الصرف على القوائم المالية في الشركات الصناعية في محافظة حضرموت؟

وللإجابة على هذا السؤال لابد من معرفة أجوبة الأسئلة الآتية:

1- هل التغير على أسعار الصرف يؤثر على الاحتساب وفقاً للتكلفة التاريخية في الشركات الصناعية؟
2- هل التغير في أسعار الصرف يؤثر على مبيعات الشركات الصناعية؟
3- هل يؤثر التغير في أسعار الصرف يؤثر على عناصر الميزانية العمومية في الشركات الصناعية؟

أهداف البحث:

تتمثل اهداف الدراسة في الآتي:

1- معرفة مدى تأثير أسعار الصرف على الاحتساب وفقاً للتكلفة التاريخية في الشركات الصناعية.
2- معرفة مدى تأثير أسعار الصرف على المبيعات في الشركات الصناعية.
3- معرفة مدى تأثير أسعار الصرف على عناصر الميزانية العمومية.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية في تناولها لموضوع تغيرات اسعار الصرف في ظل النظام المحاسبي المالي للشركات الصناعية وانفتاح سوق الشركات امام الاستيراد والتصدير العالمي واثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية سواء قوائم الدخل او قائمة المركز المالي لهذه الشركات و الاعتراف في القوائم المالية بأثر التغيرات في أسعار الصرف في ظل ما صدر من معايير محاسبية عن الهيئات المحاسبية الدولية التي تبحث عن أحسن الممارسات المحاسبية التي يمكن من خلالها معالجة هذا الإشكال بطريقة جيدة والحصول على قوائم مالية ذات مصداقية وصالحة لعملية المقارنة والاستخدام من كل المستخدمين لها. ومن الناحية العملية سوف تستفيد الوحدات الاقتصادية المختلفة من القياس والافصاح الذي سوف يقترحها الباحث في اضفاء الموثوقية على القوائم المالية التي تصدرها تلك الوحدات، فضلاً عن توجيه المحاسبين إلى الجوانب المهمة التي ينبغي أخذها في الحسبان عند القوائم المالية للشركات التي لديها فروع تتعامل مع وحدات نقدية مختلفة.

فرضية الدراسة:

يعد انطلاقا من مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضيات الاتية:

الفرضية الرئيسة Ho: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بينن اعداد القوائم المالية للشركات الصناعية وغير أسعار الصرف، ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الاتية:

Ho1: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين أساس احتساب التكلفة في القوائم المالية وتغير أسعار الصرف.

Ho2: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين احتساب المبيعات في قائمة الدخل وتغير أسعار الصرف.

Ho3: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين اعداد الميزانية العمومية للشركات الصناعية وتغير أسعار الصرف.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي لتوافق هذا المنهج مع طبيعة الدراسة، اضافة الى انه يقدم معلومات وبيانات واضحة ودقيقة عن المشكلة قيد الدراسة من خلال الرجوع لعدد من المراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة، اضافة الى اسلوب الاستبانة لجمع البيانات المتعلقة بالجانب الميداني.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من المدراء المالين والمحاسبين والمراجعين في الشركات الصناعية في محافظة حضرموت، اذ تم اخذ عينة مقصودة المدراء المالين والمحاسبين والمراجعين في محافظة حضرموت ومقدارها (100)، تم توزيعها بالكامل وخضعت للتحليل عدد (60) استبانة.

ثبات أداة الدراسة:

تم استخدام طريقة كرونباخ الفا لقياس ثبات الدراسة والجدول (1) يوضح ذلك

جدول (1): معاملات ثبات كرونباخ الفا

المحور	المجال	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
الاول	القوائم المالية	6	0.780
الثاني	أساس احتساب التكلفة التاريخية	5	0.751
الثالث	المبيعات	5	0.704
الثالث	الميزانية العمومية	4	0.815
متوسط معدل الثبات لأبعاد القوائم المالية مجتمعة		20	0.898

المصدر من اعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائي

يلاحظ من الجدول اعلاه ان معامل الثبات لجميع محاور الدراسة مرتفع يتراوح بين 0.704 و0.815 وهو اكبر من 70% مما يدل على ان الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وعليه فالباحث قد تأكد من صدق اداة الدراسة وثباتها مما يجعله على ثقة من صحتها وصلاحيتها للتحليل والاجابة عن اسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

الاساليب الاحصائية:

استخدم الباحث في دراسته مجموعة من المعالجات الاحصائية:

- معامل الثبات كرونباخ ألفا للتأكد من درجة ثبات الاستبانة.
- التكرارات والنسب المئوية والعرض البياني لوصف بيانات عينة الدراسة الشخصية حيث استخدمت الباحثات برنامج (Microsoft Excel) في عمليات الرسم البياني.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل معرفة الأهمية النسبية لمحاور الدراسة.
- اختبار (One Sample T-test) لعينة واحدة لاختبار الفرضيات الخاصة بالدراسة ومعرفة صحة قبول أو رفض هذه الفرضيات، وحسب القاعدة يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية وقيمة الدلالة الإحصائية أقل من الدلالة المعنوية (0.05)

الدراسات السابقة:

1- دراسة المطيري، 2024م: دور الإفصاح المحاسبي على تغيرات أسعار الصرف في الحد من الاحتيال المالي بالتقارير المالية هدفت الدراسة الى تقييم اثر الافصاح عن تغيرات أسعار الصرف على الحد من الاحتيال المالي بالتقارير المالية في البيئة الكويتية وذلك من خلال اجراء دراسة ميدانية على عينة مكونة من 120 مفردة من مسؤولي الإدارات العليا ومسئولي الإدارة المالية ومراقبي الحسابات مسئولي الجهات الرقابية والقضاء. وذلك بالقطاعات التالية قطاع المواد الغذائية وقطاع البترول مكاتب التدقيق ديوان المحاسبة. وخلصت الدراسة الى وجود اتفاق حول مؤشرات قياس الاحتيال المالي بالتقارير المالية في كافة القطاعات محل الدراسة. ووجود علاقة طرية قوية بين الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف في الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية.

2- دراسة محمد والحجامي، 2023م : هدفت الدراسة الى دراسة تأثيرات المترتبة على التغيرات في أسعار الصرف وتحليلها في ظل المعيار الدولي رقم 21 وبيان تأثير هذه المتغيرات على القوائم المالية توصلت الدراسة ان التزام شركة تاج الخير بمعايير المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية من شانه تقديم معلومات عادلة وصادقة وقابلة للمقارنة فضلا عن تقليل الأرباح لتلك الوحدات من خلال تثبيت فرق سعر العملة الأجنبية في سجلاتها ضمن قائمة الدخل واحتسابها بصورة دقيقة وأكدت ان التغير في أسعار الصرف يؤثر على ظهور المحاسبة الإبداعية وان تطبيق المحاسبة الإبداعية يؤدي الى حصول مشاكل في القياس والافصاح.

3- دراسة احمد وغادر 2022م: هدف البحث إلى بيان أثر تغير سعر صرف العملات الأجنبية على نتيجة النشاط للشركات المصرفية المدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية واستخدم البحث أثر تغير سعر الصرف كمتغير مستقل ونتيجة النشاط كمتغير تابع، إذ طبق البحث على المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للسنوات من 2018إلى 2021وتم التعرض في الجانب النظري الى انواع سعر الصرف وأشكال وأهمية سعر الصرف والعوامل المؤثرة في سعر الصرف، وتم التطرق كذلك إلى القوائم المالية وأنواع القوائم المالية وعناصرها واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليل من خلال مراجع وأدبيات ذات صلة ودراسة الواقع الفعلي لتكوين البيانات الثانوية وتحليل بيانات القوائم المالية للمصارف.

4- دراسة السعدي، 2020م: استهدف البحث دراسة أثر التغيرات العام للأسعار على البيانات المالية للشركات الأردنية ودراسة الأثر المحتمل لتعديل البيانات بالتغير الذي يطرآ على الأسعار والقوة الشرائية للوحدة النقدية و قد أظهرت نتائج البحث أن البيانات المالية التاريخية تحتاج إلى بعض التعديلات لتعكس الواقع الحقيقي لتلك الشركات و إن تعديل هذه البيانات لإظهار التغير في القوه الشرائية لوحدة النقد أصبح مهم لمتخذي القرارات الاستثمارية. وقدم البحث عرض مختصر لأهم

5- دراسة قوادري عبلة، 2017م: تهدف هذه الدراسة إلى بيان اثر التكلفة التاريخية على جودة المعلومات المحاسبية ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبيان وزع على عينة من مهني المحاسبة في الجزائر ،حيث توصلت الدراسة إلى أن المعلومات المقاسة استنادا لمبدأ التكلفة التاريخية تتصف بالموثوقية العالية والقابلية للفهم وهذا لان الأسعار محدد ومعروفة بالكاملة عند حدوث المعاملة وبذلك لا تحتاج للجدل او التقدير او التغيير كما انها تعبر بصدق عن الأحداث والصفقات التي تقوم بها المؤسسة استنادا إلى ادلة اثبات موضوعية، في حين انها لا تتميز بالملاءمة ولا بالقابلية للمقارنة حسب وجهة نظر عينة البحث فهي لا توفر المعلومات في الوقت المناسب، وبذلك لا تمكن متخذ القرار من التنبؤ كما انها لا تأخذ التغير في القدرة الشرائية في الحسبان.

6- دراسة برقي وراشدي، 2017م: هذه الدراسة دراسة تحليلية وإيضاحية لكيفية معالجة العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية لدى المؤسسة والتي تتكون أساسا، إما من معاملات بعملات أجنبية أو يكون لها عمليات أجنبية، وكذلك التعرف على طريقة اختيار سعر الصرف الذي يجب استخدامه وكيفية الاعتراف في القوائم المالية بالأثر المالي للتغيرات في أسعار الصرف. كما نبين تغيرات أسعار صرف العملات وما تحدثه من آثار على الوضعية المالية للمؤسسة تمثل إحدى المشاكل المحاسبية التي تسعى باستمرار لإيجاد أحسن الطرق والممارسات المحاسبية من أجل توفير الموثوقية والمصداقية في التقارير المالية المنشورة، ونبين اوجه التشابه وما بين IAS 21 والنظام المحاسبي المالي في الجزائر من معالجة وصفية ومحاسبية لتغيرات أسعار الصرف محاولة منه لمسايرة العولمة المالية المتزايدة .ونتج عن الدراسة إلى أنه يوجد نوعين من القضايا المحاسبية محل الخلاف والتي ترتبط بتطبيق تلك المعايير في الدول المختلفة.

7- دراسة درويش، 2011م: تناولت الدراسة أثر تغيرات الأسعار على القوائم المالية في شركة الصمغ العربي المحدودة، حيث تمثلت مشكلة البحث في تجاهل الوحدات الاقتصادية لأثر ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) عند إعداد القوائم المالية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم صدق وواقعية هذه القوائم والقرارات التي يستند عليها وعدم قابليتها للمقارنة. وهدف البحث إلى بيان أثر التضخم على عناصر القوائم المالية وعرض البيانات المالية بصورة صادقة وعادلة لمستخدميها وتوفير معلومات ملائمة ومناسبة تساعد في ترشيد اتخاذ القرارات المختلفة. وتوصل الباحث للعديد من النتائج منها: أن التضخم أثر سلبياً على أسعار الأسهم لشركة الصمغ العربي في سوق الأوراق المالية.

8- دراسة يماني، 2008م: أثار التغير في المستوي العام للأسعار على القوائم المالية ولقد هدفت هذه الدراسة الى اختيار طريقة ملائمة لإظهار آثار التغيرات في مستويات الأسعار على القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وذلك بتعديل الأرقام المحاسبية التي تشتمل عليها هذه القوائم طبقا للتغيرات في المستوى العام للأسعار وذلك باستخدام الرقم القياسي العام طبقا للتغيرات في المستوى العام للأسعار وذلك باستخدام الرقم القياسي العام لأسعار الجملة، ومن ثم المقارنة بين البيانات المعدة على أسال التكلفة التاريخية والبيانات المعدلة لمعرفة الآثار المترتبة على النتائج المالية عند أخذ آثار التغير في المستوى العام للأسعار بعين الاعتبار، وقد أجريت الدراسة

على أربا شركات سعودية مساهمة ممثلة لأربعة من القطاعات السعودية الستة التي تمثل الاقتصاد في المملكة بصورة رئيسية وأبرزت الدراسة اختلافات جوهرية بين نتائج القياس المحاسبي على أسال المستوى العام للأسعار وبين تلك النتائج في ظل المحاسبة طبقا للتكلفة التاريخية مما يؤثر على مدى صدق وملاءمة المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية لمستخدمي القوائم المالية كما أوضحت الدراسة أن الطريقة المقترحة للتعديل مقارنة بغيرها من طرق التكلفة الجارية هي الأكثر ملاءمة للتطبيق في ظل الظروف الراهنة لمعالجة آثار التغير في المستوى العام للأسعار على البيانات والنتائج التي تشتمل عليها القوائم المالية المنشورة.

علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوع أثر التغير في الأسعار على القوائم المالية في جميع القطاعات بشكل عام، غيرأن دراستنا الحالية اختلفت في تناولها أثر التغير في الأسعار في القطاع الصناعي بشكل خاص، مما يعطي معلومات أكثر دقة في هذا الموضوع لهذا القطاع دون غيره. وجميع ا الدراسات السابقة كانت دراسات حثيثة وهذا يدل على أهمية موضوع دراستنا. وتمت الدراسات في بعض الدول العربية مثل الجزائر، والعراق، والسودان، والسعودية ولكن لم توجد دراسة في اليمن تقيس هذا التغير وتأثيره على القوائم المالية للشركات الصناعية.

الإطار النظري:

أولاً: مفهوم سعر الصرف:

ماهية سعر الصرف الاجنبي لقد تطورت العلاقات الدولية بما فيها المبادلات التجارية وانتقال رؤوس الأموال، مما أدى إلى تشابك العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة، حيث لكل دولة عملة وطنية خاصة "يتم التعامل "في مختلف المعاملات، مما أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي الذي أصبح محط اهتمام كبير من كافة المستثمرين والاقتصاديين وحتى المنظمات المهنية والعلمية (بالرقي وراشدي 2017: 633).

1- مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف على أنه: " قيمة العملة بالعملات الأجنبية والذي يتحدد بتفاعل العرض والطلب عليها في سوق الصرف" . كما يعرف بأنه: "سعر مبادلتها بوحدات عملة أخرى، أو ما تساويه من وحدات عملة أخرى"، ويفضل كثير من الاقتصاديين النظر إلى سعر الصرف بالصيغة التي تعبر عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية، وليس عدد الوحدات من العملات الأجنبية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الوطنية، إذ تبعا للصيغة الأولى يتم النظر إلى العملة الأجنبية كما لو كانت سلعة من السلع التي يتم تبادلها مع الدول التي أصدرت هذه العملات (الطاهر 2009: 10-11).

2- أنواع سعر الصرف:

يمكن التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف، والتي تتمثل فيما يلي:

2-1- سعر الصرف الاسمي: هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم و تبادل العملات حسب أسعارها بين بعضها البعض، كما يتم تحديد سعر الصرف الاسمي تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة ويدل ارتفاع سعر عملة ما على امتيازها بالنسبة للعملات الأخرى (الطاهر 2009: 10-11) وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى: سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو المعمول به في الأسواق الموازية وهذا ما يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

2-2- سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي هو يقيس القدرة على المنافسة ويفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ مختلف القرارات، فارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي في ارتفاع أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخيلهم بنسبة عالية (بعلول، 2018: 6-7)

2-3- سعر الصرف الفعلي: يعطي سعر الصرف الفعلي القيمة الفعلية للعملة الوطنية مقارنة بعملة أجنبية ويدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى، من خلال مؤشر يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما مقارنة بعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة. إن أسعار الصرف الفعالة هي أسعار صرف اسمية لا نها لا تأخذ في الحسبان الاختلافات في معدل التضخم في الدولة محل الدراسة أو الدول الأجنبية، ولهذا لا تعتبر مقاييس ملائمة للتفسير الموقف التنافسي لدولة ما بالنسبة لمنافسيها (موردخاي، 2007: 292)

3- آثار التغيرات في مستوى الأسعار

هناك بعض التأثيرات الرئيسية للتغيرات في مستوى الأسعار المحاسبية المعروفة أيضاً باسم التضخم هي كما يلي:

1- التأثيرات على إعادة توزيع الدخل والثروة.

2- التأثيرات على الإنتاج.

3- تأثيرات أخرى

يؤثر التضخم على الأشخاص المختلفين بشكل مختلف، وذلك بسبب انخفاض قيمة المال عندما يرتفع السعر أو تنخفض قيمة المال، تربح بعض فئات المجتمع ويخسر البعض الآخر ويقف البعض الآخر في المنتصف، بشكل عام هناك مجموعتان اقتصاديتان في كل مجتمع، مجموعة الدخل الثابت ومجموعة الدخل المرن.

الأشخاص الذين ينتمون إلى المجموعة الأولى يخسرون والذين ينتمون إلى المجموعة الثانية يكسبون، والسبب هو أن تحركات الأسعار في حالة السلع والخدمات والأصول المختلفة وما إلى ذلك ليست موحدة، عندما يكون هناك تضخم فإن معظم الأسعار ترتفع لكن معدلات زيادة الأسعار الفردية تختلف كثيراً.

ونناقش أدناه آثار التغيرات في مستوى الأسعار على إعادة توزيع الدخل والثروة والإنتاج وعلى المجتمع ككل:

3-1- الآثار على إعادة توزيع الدخل والثروة:

هناك طريقتان لقياس تأثير التضخم على إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع.

أولاً: يناقش Gitman (590:2004) ذلك على أساس التغير في القيمة الحقيقية لعوامل الدخل مثل الأجور والرواتب والإيجارات والفوائد والأرباح.

ثانياً: على أساس حجم توزيع الدخل مع مرور الوقت نتيجة للتضخم، أي ما إذا كان دخل الأغنياء قد زاد ودخل الطبقتين المتوسطة والفقيرة انخفض مع التضخم يؤدي التضخم إلى تحولات في توزيع الدخل الحقيقي من أولئك الذين تكون دخولهم النقدية غير مرنة نسبياً إلى أولئك الذين تكون دخولهم النقدية مرنة نسبياً.

وتعاني الطبقات الفقيرة والمتوسطة لأن أجورهم ورواتبهم ثابتة إلى حد ما، لكن أسعار السلع تستمر في الارتفاع. ويصبحون أكثر فقراً. وفي المقابل فإن رجال الأعمال والصناعيين والتجار وأصحاب العقارات والمضاربين وغيرهم من ذوي الدخول المتغيرة يكسبون خلال ارتفاع الأسعار. الفئة الأخيرة من الأشخاص تصبح غنية على حساب المجموعة الأولى. هناك نقل غير مبرر للدخل والثروة من الفقراء إلى الأغنياء. ونتيجة لذلك، يتداول الأغنياء الثروة وينغمسون في الاستهلاك التافه، في حين تعيش الطبقات الفقيرة والمتوسطة في بؤس وفقر مدقع.

لكن أي فئة دخل من المجتمع تكسب أو تخسر من التضخم تعتمد على من يتوقع التضخم ومن لا يتوقعه. أولئك الذين يتوقعون التضخم بشكل صحيح، يمكنهم تعديل أرباحهم الحالية، وأنشطة الشراء والاقتراض والإقراض مقابل خسارة الدخل والثروة بسبب التضخم لذلك، فإنهم لا يتأذون من التضخم ويؤدي الفشل في توقع التضخم بشكل صحيح إلى إعادة توزيع الدخل والثروة، ومن الناحية العملية لا يستطيع جميع الأشخاص توقع معدل التضخم والتنبؤ به بشكل صحيح، بحيث لا يتمكنون من تعديل سلوكهم الاقتصادي وفقًا لذلك. ونتيجة لذلك، يربح بعض الأشخاص بينما يخسر آخرون، والنتيجة الصافية هي إعادة توزيع الدخل والثروة.

4- أسباب التغير في الأسعار

يشير عابدين إلى أسباب التغير في الأسعار بالآتي:

1- التغير في الأسعار الناتج عن انتقال من سوق الشراء إلى سوق البيع أو بالعكس، وبتعبير آخر الانتقال من سوق عوامل الإنتاج إلى سوق المنتجات.

2- التغير في الأسعار الناتج عن القيمة المضافة الجديدة التي يقدمها المنتج (البائع) إلى المشتري (المستهلك).

3- التغير في الأسعار الناتج عن تغير في الظروف الاقتصادية أو القانونية أو الاجتماعية عموماً، ويقصد به تغير الظروف البيئية المحيطة الذي يؤدي إلى تغير سعر الأصل في نفس السوق، ويأتي هذا التغير نتيجة اتجاهات تضخمية أو انكماشية في الأسواق الاقتصادية (خضر 2011 : 20).

ثانياً: دراسة تغييرات الأسعار على بنود القوائم المالية

1. التأثير على حساب الربح والخسارة:

لا تؤثر التغيرات في مستوى الأسعار على بنود حساب الربح والخسارة مثل الأجور والرواتب وعمولة التأمين والضرائب، والتي يتم دفعها على القيم الحالية.

والعناصر المتأثرة في هذه الحسابات موضحة أدناه:

1- تكلفة البضاعة المباعة قيمة البضائع المباعة تساوي تكلفة افتتاح المواد الخام مضافاً إليها المشتريات والأجور مطروحاً منها إغلاق المواد الخام. وهذه المشتريات تكون دائمًا مشتريات بكميات مختلفة وبأسعار مختلفة. الآن المشكلة هي تحديد السعر الذي سيتم تقييم المتاجر به. في هذه الحالة يمكن استخدام طريقة LIFO أو طريقة FIFO، أو حتى طريقة تكلفة الاستبدال.

2- تقييم المخزون الختامي عند حساب تقييم المخزون الختامي والسلع التامة الصنع توجد دائمًا مشكلة بسبب التغيرات في مستوى الأسعار، حيث يظهر سعر التكلفة وسعر السوق فرقًا كبيرًا ويكمن الحل في تقييم تكلفة البضائع المباعة.

3- الإهلاك على الأصول الثابتة في محاسبة التكاليف التاريخية، يتغير الاستهلاك دائمًا على التكلفة الأصلية للأصول. يتم تقسيم تكلفة الآلة على عمرها التشغيلي الفعال، يتم دائمًا تغيير الإهلاك لاستبدال الأصول الثابتة، وعندما ترتفع الأسعار يجب تغيير الإهلاك إلى قيمة أعلى وليس إلى القيمة الأصلية.

4- التأثير على الميزانية العمومية تكشف دراسة جانب الأصول في الميزانية أن بعض الأصول المتداولة (مثل المدينين والفواتير والنقد والمصروفات المدفوعة مقدماً) يتم أخذها على المدى القصير، في حين يتم عمل بعض المخصصات لجعلها مساوية لقيمتها السوقية.

وبالتالي فإن مستوى السعر لا يؤثر عليهم، ولكن من الممكن أن تتأثر قيمة سهم الإغلاق، حيث يتم تعديل قيمته حسب مستوى السعر.

ويتم شراء الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل للاستخدام طويل الأجل، وتكون تأثيرات مستوى الأسعار كبيرة بالنسبة لهذه الأصول. ولذلك، ينبغي تطبيق التعديل المناسب للإهلاك.

وهناك بعض الأصول غير الملموسة في الميزانية العمومية التي لا يتم تحديد قيمتها بأي مقياس قياسي، بما في ذلك الشهرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق النشر، ويجب بذل الجهود لشطب هذه الأصول في أقرب وقت ممكن.

2. جانب المسؤولية في الميزانية العمومية

- لا يحتاج الدائنون والفواتير المستحقة الدفع ومخصصات الضرائب والنفقات المستحقة إلى التعديل.
- تتأثر السندات والالتزامات طويلة الأجل دائمًا بالتغير في مستوى السعر، ويجب إجراء التعديلات اللازمة. وعندما يرتفع مستوى الأسعار، تنخفض قيمة الالتزامات طويلة الأجل؛ ومن ناحية أخرى، يؤدي انخفاض مستوى الأسعار إلى زيادة قيمة الالتزامات طويلة الأجل.
- لا يوجد أي تأثير لمستوى السعر على رأس المال السهمي.

ثالثا. اهمية سعر الصرف:

1- مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وعلى المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد له أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد وأول من اعتمد هذه السياسة هي فرنسا وذلك من أجل مقاومة التضخم (سلمان،2015: 4)

2- تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) وهذا ما يساعد على اتساع قاعدة السلع القابلة للتجارة دوليا وبالتالي يقلل عدد السلع التي يتم استيرادها وإن تخفيض قيمة العملة المحلية مع ثبات قيمة عملة الشريك سيخفض تكاليف انتاج السلعة المحلية وتصبح أقل سعرا من الأجنبية وتؤدي إلى تشجيع الصناعة المحلية ومن ثم زيادة الصادرات وقلة الاستيرادات (بوخاري، 2010: 128).

3- توزيع الدخل: يلعب سعر الصرف دورا كبيرا في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعندما ترتفع القدرة التنافسية لقطاع مما يؤدي إلى ارتفاع صادرات البلد الأمر الذي سينعكس على تحسن دخول المشاركين في العملية الانتاجية (عبد الحسن، 2011: 55)

4- ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي: يعد سعر الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ومن خلال ثلاثة أسواق (سوق السلع والخدمات، سوق الأصول المالية وغير المالية وسوق العمل) وعلى المستويين الكلي والجزئي (علي 2014: 4).

رابعا: العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

1- تفاعل العرض والطلب: إن السبب المباشر في تغيير سعر عملة يكمن في عدم التوازن الذي قد ينتج بين عرض هذه العملة والطلب عليها. فعندما يجد المتعاملون في السوق أنفسهم غير قادرين على شراء عملة معينة لقلة عرضها في السوق فإن هذا يعد مبررا قويا لارتفاع سعرها والعكس يحدث عندما يجد المتعاملون أنفسهم قادرين على الحصول على هذه العملة بكل بساطة ويسر لزيادة عرضها في السوق، أو عندما يسود لديهم الشعور في مقدرتهم على الحصول عليها بأسعار أفضل للسبب ذاته فإن هذا سيدفع سعرها للانخفاض (الحمودي، عاقولة 2013: 62).

2- الموازنة العامة: هو صك تشريعي تقدر فيه ايرادات الدولة ونفقاتها عن السنة المقبلة والتي تجاز بمقتضاها الجباية والانفاق، ولهذه الموازنة لها تأثير على سعر صرف العملة (وارتان، 2015: 293) فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الانفاق الحكومي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وانخفاض معدلات التضخم والحد من حجم الطلب وهذا يؤدي إلى رفع سعر الصرف عملة البلد المحلية (عباس, 2008: 65).

3- ديون البلاد: إن إنفاق البلدان بشكل أكبر على مشاريع القطاع العام وتمويل الرفع الاجتماعي، يؤدي إلى تحمل الدولة ديون أكبر، وهذا الانفاق يحفز الاقتصاد المحلي، وذلك فالبلدان ذات الدين العام العالي قد لا تجذب مستثمرين الأجانب لأن ارتفاع ديون البلاد يؤدي إلى ارتفاع التضخم، ومن ثم زيادة الديون للسيطرة على التضخم فضلاً عن أن بعض منظمات التصنيف مثل موديز Modes تصنف البلاد وفقاً لديونها وهو عامل مهم جداً لتحديد سعر الصرف (Pareshkumar, et al., 2014:54).

4- المضاربة: يلجأ الكثير من المتدخلين في الأسواق المالية والنقدية إلى المضاربة بالعملات الأجنبية خاصة العملات التي لديهم توقعات بشأن قيمتها في المستقبل، فالعملة التي يتوقعون ارتفاع سعرها بالمستقبل لسبب أو آخر، يرتفع طلبهم لها ومن ثم ارتفاع سعرها على المدى القصير حيث يلجؤون بعد ذلك إلى بيعها والحصول على فارق السعر (العامري 2010: 148- 150).

5- الصادرات والواردات: كلما كانت صادرات دولة ما أكبر من وارداتها، فإن الطلب على عملتها من قبل دول أخرى سيكون أكبر من طلب تلك الدولة على عملات الدول الثانية، ما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف عملتها، على أن تكون أسعار صادرات تلك الدولة محددة بعملتها الوطنية وليس بعملة دولة أخرى كما هو الحال مع أسعار البترول (العامري 2010: 148- 150)

خامساً: مفهوم القوائم المالية

وهناك مفهومان أساسيان للقوائم المالية، وهما مفهوم قائمة الدخل ومفهوم قائمة المركز المالي، ومن هذين القائمتين يتم اشتقاق واعداد قائمتين هما قائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، ويضم كل من المفهومين الأساسين للقوائم المالية مفاهيم ثانوية للعناصر المكونة لتلك القوائم مثال ذلك (الأصول، والالتزامات، والمصروفات، والإيرادات(وإن الغرض من هذا التبويب هو جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات المفيدة لمستخدمي القوائم المالية. (حنان والبلداوي، 2009: 83).

سادساً: أنواع القوائم المالية:

تتمثل أنواع القوائم المالية بما يأتي:

1. قائمة الدخل: وهي قائمة نتائج أعمال الشركة ويتم فيها مقابلة الإيرادات خلال الفترة المحاسبية بالمصروفات التي ساهمت في تحقيق هذه الإيرادات وبالتالي التوصل إلى صافي الربح أو الخسارة الناتجة من عمليات الوحدة المحاسبية عن تلك الفترة ويعرفه مجلس معايير محاسبة الدولية بأنه الزيادة في المنافع الشركة خلال الفترة المحاسبية والتي تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية عدا المساهمات التي من قبل الملاك، وتكون على شكل تدفقات واردة أو في الأصول أو تخفيض في المطلوبات

2. قائمة المركز المالي (الميزانية): وهي القائمة التي تظهر أصول ومطلوبات وحقوق الملكية في المنشأة في لحظة معينة ومن فوائدها وأهدافها أنها تقدم معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حيث تبين السيولة، القدرة على سداد الديون طويلة الأجل، المرونة المالية وتشمل كل الحسابات في دفاتر الشركة والتي لا تزال لها أرصدة مدينة أو دائنة وذلك بعد عمل التسويات الجردية وإقفال الدفاتر بما في ذلك رصيد حساب الأرباح أو الخسائر، إذ تبوب عناصر هذه القائمة حسب خصائصها المشتركة وبحيث توافر قراءة سهلة إلى هؤلاء المهتمين بها فضلاً عن تحقيق غايات، لأغراض المقارنة بين الدورات المالية والشركة المتماثلة، وتبين هذه القائمة معلومات عن السيولة النقدية وشبة النقدية ضمن الدورة التشغيلية للشركة.

3. قائمة الأرباح المحتجزة: وهي قائمة تعدها الوحدة المحاسبية لتوضيح المجالات التي وزعت عليها الأرباح في نهاية الفترة المالية، كما توضح الجزء غير الموزع من هذه الأرباح والذي يحتجز ليرحل للفترة المالية التالية ويجب على شركة أن تعرضه في قائمة مستقلة ضمن القوائم المالية

4. قائمة التدفقات النقدية: تعد من أهم القوائم التي يجب اعدادها من قبل الشركات والتي بين كيفية اعدادها معيار المحاسبة الدولي IAS7 وبين هدفها وهو إعطاء معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لشركة ما والتي يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية والذي يجب التركيز عليه هو المركز النقدي للشركة أكثر من مركزها المالي وذلك إذا كان الهدف تقييم قدرة الشركة على وفاء بمطلوباتها تجاه الغير، ويتمثل الهدف الرئيس من قائمة التدفقات النقدية في إمداد المستفيدين بمعلومات عن التدفقات النقدية الواردة والصادرة عن فترة معينة، كما تم تحديد الهدف الفرعي لها من توفير معلومات طبقاً للأساس النقدي عن النشاط لتشغيلي والنشاط الاستثماري والتمويلية لشركة ما عن فترة معينة وذلك لخدمة المستثمرين والدائنين وغيرهم مجلس معايير المحاسبة الأمريكية في القائمة رقم (5) 1984.

سابعاً: أساس التكلفة التاريخية في ضوء تغيرات التكاليف الجارية ومبررات التطبيق المحاسبي:

طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية (الأصلية) تثبت الأصول بتكلفة حيازتها الأصلية ولا يأخذ هذا المبدأ بنظر الاعتبار تقلبات القيمة السوقية (الجارية) التي تلحق بالتكلفة بعد تاريخ الحيازة وتوزيع التكلفة الأصلية بين الفترات المختلفة التي تستفيد من تلك الأصول. وتستخدم تلك التكلفة الأصلية كأساس لقياس الجزء المستنفذ (المستخدم) منها خلال الفترة لإنتاج الإيرادات (والذي يتمثل بتكلفة البضاعة المباعة ومصروف استهلاك لأصول الثابتة)، وكذلك في قياس الجزء غير المستنفذ (غير المستخدم) حتى نهاية الفترة المحاسبية لغرض تقويم الأصول في المركز المالي.

مبررات تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية

فيما يلي مجموعة من المبررات التي تدعم الالتزام بتطبيق مبدأ التكلفة التاريخية:

أ. اعتمادها على الأسعار الأصلية للأصول التي يمكن تأييدها بناء على عمليات فعلية قامت بها الوحدة الاقتصادية، وإن أي تغيرات تطرأ على الأسعار السوقية لتلك الأصول لا يعتد بها في حالة الأصول الثابتة؛ لان الغرض منها هو استخدامها وليس بيعها، وفي حالة المخزون السلعي لا تتحقق بالفعل إلا عند بيع البضاعة، بمعنى أن أي زيادة تطرأ على القيمة السوقية للبضاعة لا تؤخذ بالحسبان وبخاصة المخزون الذي لم يتم بيعه والظاهر رصيده بالميزانية في نهاية السنة المالية، وطبقاً للقياس التاريخي لم تحقق هذا الزيادة بالفعل بموجب عملية تبادلية .

ب. يعد المبرر الأساسي وراء الالتزام بأساس التكلفة التاريخية في تقويم عناصر المركز المالي هو فرض الاستمرارية، فالوحدة الاقتصادية ليست في حالة تصفية اضطرارية. وبالتالي ليس هناك ما يوجب التخلص من الموجودات وتحويلها إلى نقد. وانتقاداً لهذا الرأي يرى البعض استبعاد فرض الاستمرارية من البنيان الأساسي للنظرية المحاسبية.

ج. إن المصروفات التي تظهر في قائمة الربح عن الفترة تعكس التكاليف التاريخية للأصول المستنفذة، وبالتالي فإن مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات في التطبيق العملي يعتمد على أساسيين هما:

1- أساس الاستحقاق المحاسبي: ويكون ذا فائدة أكبر عند اتباعه في قياس الدخل الدوري الذي هو نتاج ما استنفذ من الكلفة التاريخية بشكل مصروفات لتحقيق الإيرادات المرتبطة بالنشاط، ثم إن المعلومات التي ستتوافر تعد مؤشراً أفضل نسبياً عن القدرة الحالية والمستقبلية للوحدة الاقتصادية في تحقيق التدفقات النقدية، رغم أن مجموع الدخل الدوري طبقاً لأساس الاستحقاق وعلى مدى حياة المشروع سوف يساوي صافي التدفقات النقدية للفترة نفسها.

2- أساس المحافظة على رأس المال: يرتبط باستخدام القياس على أساس التكلفة التاريخية مفهوماً ضمنياً يسمى (مفهوم المحافظة على رأس المال بعدد الوحدات الأصلية المستثمرة) ومن خلال اعتماد وظيفة تحديد الربح بصفة دورية بطريقة تعطي مؤشراً لأصحاب المشروع عن أقصى مبلغ يمكن توزيعه خلال الفترة، بحيث تظل استثمارات أصحاب المشروع في نهاية الفترة بنفس المستوى الذي كانت عليه في بداية الفترة. بمعنى أن مفهوم المحافظة على رأس المال يشير إلى النتيجة السنوية الصافية لأي وحدة اقتصادية متمثلة بالفرق في القيمة الحقيقية للموارد ما بين بداية ونهاية أي فترة مالية. وطبقاً لهذا المفهوم لا بد من اعتماد أساس موحد وثابت للقياس المحاسبي خلال كلا الفترتين، وهذا لا ينسجم مع متطلبات تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية، وهذا يعود أيضاً إلى التغير المستمر في القوة الشرائية للنقد، وبالتالي لا بد من استخدام وحدات قياس مختلفة في بداية ونهاية الفترة المحاسبية. إن مفهوم المحافظة على رأس المال يشير إلى ضرورة التفرقة بين رأس المال النقدي ورأس المال العيني وكالآتي:

(أولاً) مفهوم راس المال النقدي: وهو القدر المستثمر من الأموال في تاريخ تكوين الوحدة المحاسبية، وطبقاً لهذا المفهوم فإن عدم ثبات قيمة وحدة النقد كأساس للقياس وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية سوف يتأثر بالتغيرات في المستوى العام للأسعار.

(ثانياً) مفهوم رأس المال العيني: ويتمثل بالطاقة الإنتاجية التي بدأت بها الوحدة المحاسبية نشاطها، ويظهر الاختلاف بين المفهومين نتيجة لتغير أسعار الأصول المتاحة للوحدة المحاسبية والالتزامات القائمة عليها. ولذا فإن استخدام وحدات نقد ذات قوة شرائية جارية سوف يحقق محافظة لرأس المال على أساس سليم، ويتم ذلك عن طريق أخذ التغيرات بالمستوى العام للأسعار في الاعتبار، وفي ظل المفهوم الأول لرأس المال سوف يظهر أثر هذه التغيرات المتمثلة في مكاسب أو خسائر الحيازة الناتجة عن أثر هذه التغيرات في أصول والتزامات الوحدة المحاسبية خلال الفترة والتي تدخل ضمن عناصر الدخل الشامل. وفي مقابل المبررات التي تدفع نحو الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تقويم الأصول الثابتة والمتداولة (وبالأخص المخزون السلعي وفق سياسة التسعير (FIFO) يظهر ما يدحضها في ظل الارتفاع المستمر لمستوى الأسعار، إذ لا بد من الأخذ بنظر الاعتبار الآثار الناجمة عنها وخاصة أن الكشوفات المالية ستحتوي على أخطاء التوقيت وأخطاء وحدة القياس، وأنها ستكون غير ملاءمة كونها لا تأخذ أثر قدرة الشركة على شراء السلع والخدمات الضرورية للمحافظة على رأس المال، وبالتالي تهمل أثر التغيير في المستويات الخاصة والعامة للأسعار.

الجانب التطبيقي (العملي):

أولاً: التحليل الوصفي لخصائص افراد العينة:

قام الباحث باستخدام اسلوب التكرارات والنسب المئوية لتحليل ووصف خصائص عينة الدراسة حسب الجدول (2).

الجدول (2): خصائص افراد العينة

الرقم	الخاصية	الفئات	التكرار	النسبة
1	الجنس	ذكر	60	100
		انثى	-	-
2	العمر	اقل من 30 سنة	12	20%
		30 سنة ـ الى اقل من 40 سنة	32	53.3%
		40 سنة ـ الى اقل من 50 سنة	16	26.7%
		50 سنة فأكثر	-	-
3	المركز الوظيفي	مدير مالي	16	%26.7
		محاسب	12	%19.9
		مراجع حسابات	16	%26.7
		مدير عام او مالك	16	%26.7
4	المؤهل العلمي	دكتوراه	2	%3.35
		ماجستير	2	%3.35
		بكالوريوس	52	%86.7
		دبلوم	4	%6.7

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التحليل الاحصائي

من خلال الجدول (2) يتبين ان كل افراد العينة هم من المجتمع الذكوري وبنسبة بلغت (100) وهذا يعود لأسباب كثيرة اهمها تدني تعليم الفتاة وطبيعة المجتمع الذي اجريت فيه الدراسة والذي يتميز بمجتمع محافظ لديه تحفظ على عمل الفتاة في مؤسسات مختلطة ،وبالتالي وجود فجوة كبيرة بين الجنسين ، اما من حيث العمر فقد تبين أن أغلب أفراد عينة البحث كانوا من الفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم (من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة) حيث بلغ عددهم (32) بنسبة بلغت (53.3%) ، يليهم أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم (من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة) حيث بلغ عددهم (16) بنسبة بلغت (26.7%) ، وبالمرتبة الأخيرة الفئة العمرية التي أعمارهم (أقل من 30 سنة) حيث بلغ عددهم (12) فقط بنسبة بلغت (20%) من إجمالي أفراد العينة. يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن أغلب أفراد عينة الدراسة تكراراً هم من مراكزهم الوظيفية مدير مالي ومراجع حسابات ومدير عام او مالك بعدد متساوي (16) أفراد ونسبة بلغت (26.7%)، وأخيراً ذو المركز الوظيفي محاسب بعدد (12) أفراد فقط وتشكل ما نسبة (20%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة. اما المؤهل العلمي فقد تبين للباحث تقارب افراد العينة للحاصلين على مؤهل بكالوريوس (86.6)، وتبين للباحث ان هذه الفئة هي التي تم استجابتها وهي تمثل الفئة الأكثر شيوعا في المجتمع الوظيفي.

ثانياً: وصف ابعاد القوائم المالية ومناقشة تحليلها:

2.1. تحليل إجابات عينة الدراسة للمحور الأول (مبدأ التكلفة التاريخية):

جدول (3): تحليل فقرات أثر التغيرفي أسعار الصرف على الاحتساب وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يتميز مبدأ التكلفة التاريخية بسهولة التطبيق.	3.87	0.871	مرتفعة	1
2	تمثل التكلفة التاريخية القيمة العادلة للمنتجات لحظة الشراء أو الإنتاج.	3.87	0.966	مرتفعة	2
3	تعبر التكلفة التاريخية عن عمليات فعلية وليس افتراضية وبالتالى فهى أكثر موثوقية من أسس القياس الأخرى.	4.13	0.885	مرتفعة	3
4	تعد القوائم المالية المعدة وفقًا لأساس التكلفة التاريخية في فترات ارتفاع المستوى العام للأسعار مضللة وغير صادقة.	3.00	0.911	متوسطة	5
5	عند الاعتماد على التكلفة التاريخية يؤدي إلى نتائج تختلف عن الأرقام الفعلية التي يجب ظهورها في القوائم.	3.47	0.901	مرتفعة	4
6	إن التكلفة التاريخية في حالة الاستقرار الاقتصادي وعدم التغير في الأسعار تكون القياس الأمثل.	4.40	0.965	مرتفعة جداً	6
الإجمالي		3.79	0.417	مرتفعة	

المصدر: من اعداد الباحث

يتبين من الجدول (3) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالمحور الأول حيث كانت أعلى عباراته هي " إن التكلفة التاريخية في حالة الاستقرار الاقتصادي وعدم التغير في الأسعار تكون القياس الأمثل " بمتوسط حسابي (4.40) وانحراف معياري (0.965) وبأهمية نسبية مرتفعة جداً تليها عبارة " تعبر التكلفة التاريخية عن عمليات فعلية وليس افتراضية وبالتالي فهي أكثر موثوقية من أسس القياس الأخرى " بمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (0.885) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين كانت أدنى عباراتها هي " تعد القوائم المالية المعدة وفقًا لأساس التكلفة التاريخية في فترات ارتفاع المستوى العام للأسعار مضللة وغير صادقة " بمتوسط حسابي (3.00) وانحراف معياري (0.911) وبأهمية نسبية متوسطة . وبشكل عام يتبين أن مستوى أهمية (المحور الأول) من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً بمتوسط حسابي بلغ (3.79) وانحراف معياري (0.417).

2.2. تحليل إجابات عينة الدراسة للمحور الثاني (أثر التغيرات في مستوى الأسعار في المبيعات)

جدول (4): تحليل فقرات أثر التغير في أسعار الصرف على المبيعات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	بيع السلع بالعملة المحلية مع تجاهل التغير في مستوى الأسعار يؤدي إلى وجود ربح غير فعلي.	4.07	0.868	مرتفعة	1
2	عند انخفاض العملة المحلية تعطي القوائم المالية ربحًا أعلى من الربح الفعلي.	3.73	0.944	مرتفعة	2
3	عند احتساب المبيعات بالقيمة الحالية يعطي نتائج أكثر مصداقية وموثوقية.	3.67	1.213	مرتفعة	3
4	التغير في مستوى الأسعار يجب أن يؤدي إلى تغير في أسعار المنتجات المعروضة للبيع.	4.07	0.691	مرتفعةً	1
5	عندما يتم الشراء وتكون جميع المعاملات بالعملة المحلية فإن القوائم لا تتأثر بالتغيرات في مستوى الأسعار.	3.60	1.037	مرتفعةً	4
الإجمالي		3.83	0.355	مرتفعة	

المصدر: من اعداد الباحث

يشير الجدول (4) إلى إجابات العينة عن العبارات المتعلقة بالمحور الثاني حيث كانت أعلى عباراته هما العبارتين " بيع السلع بالعملة المحلية مع تجاهل التغير في مستوى الأسعار يؤدي إلى وجود ربح غير فعلي" و " التغير في مستوى الأسعار يجب أن يؤدي إلى تغير في أسعار المنتجات المعروضة للبيع" بمتوسط حسابي (4.07) وانحراف معياري (0.868) (0.691) على التوالي وبأهمية نسبية مرتفعة، تليها عبارة " عند انخفاض العملة المحلية تعطي القوائم المالية ربحًا أعلى من الربح الفعلي" بمتوسط حسابي (3.73) وانحراف معياري (0.944) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين كانت أدنى عباراته هي " عندما يتم الشراء وتكون جميع المعاملات بالعملة المحلية فإن القوائم لا تتأثر بالتغيرات في مستوى الأسعار " بمتوسط حسابي (3.60) وانحراف معياري (1.037) وبأهمية نسبية مرتفعة. وبشكل عام يتبين أن مستوى أهمية (المحور الثالث) من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً بمتوسط حسابي بلغ (3.83) وانحراف معياري (0.355).

2.3. تحليل إجابات عينة الدراسة للمحور الثالث (أثر التغيرات في مستوى الأسعار في الميزانية العمومية)

جدول (5): تحليل فقرات أثر التغير في أسعار الصرف على الميزانية العمومية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يجب الأخذ بعين الاعتبار التغير في أسعار المواد الخام عند تسعير المنتجات المعروضة للبيع والتامة الصنع الموجودة في المخزون.	4.33	0.606	مرتفعة جداً	1
2	يتم تقييم الأصول بالعملة الأجنبية التي يعتمدها المصنع في عمليات البيع والشراء، وبالتالي احتساب الإهلاك بذات العملة؛ لأنه يتغير على التكلفة الأصلية للأصول.	3.93	1.081	مرتفعة	3
3	دائما ما تحصل مشكلة عند الاعتماد على التكلفة التاريخية في تقييم المخزون.	3.87	0.819	مرتفعة	4
4	اختلاف العملات في القوائم المالية كاختلافها بين المخزون والبضاعة المباعة، أو بين سعر التكلفة والمواد الخام والبضاعة تامة الصنع يشكل صعوبة في احتساب الربح والخسارة الفعليين.	4.07	0.944	مرتفعةً	2
الإجمالي		4.05	0.566	مرتفعة	

المصدر: من اعداد الباحث

يشير الجدول (4) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالمحور الثالث حيث كانت أعلى عباراته هي " يجب الأخذ بعين الاعتبار التغير في أسعار المواد الخام عند تسعير المنتجات المعروضة للبيع والتامة الصنع الموجودة في المخزون " بمتوسط حسابي (4.33) وانحراف معياري (0.606)، وبأهمية نسبية مرتفعة جداً ، تليها عبارة " اختلاف العملات في القوائم المالية كاختلافها بين المخزون والبضاعة المباعة، أو بين سعر التكلفة والمواد الخام والبضاعة تامة الصنع يشكل صعوبة في احتساب الربح والخسارة الفعليين " بمتوسط حسابي (4.07) وانحراف معياري (0.944) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين كانت أدنى عباراته هي " دائما ما تحصل مشكلة عند الاعتماد على التكلفة التاريخية في تقييم المخزون " بمتوسط حسابي (3.87) وانحراف معياري (0.819) وبأهمية نسبية مرتفعة. وبشكل عام يتبين أن مستوى أهمية (المحور الرابع) من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً بمتوسط حسابي بلغ (4.05) وانحراف معياري (0.566).

2.4. تحليل إجابات عينة الدراسة للمتغير المستقل: (القوائم المالية تتأثر بتغيرات أسعار الصرف)

جدول (6): تحليل فقرات اثر التغير في أسعار الصرف على القوائم المالية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	عند تسجيل البيانات المالية بسعر الصرف في يوم العملية فبعد انتهاء السنة المالية تتغير مصداقية هذه البيانات إذا تغير سعر الصرف.	3.87	0.900	مرتفعة	2
2	لا تتأثر القوائم المالية بأسعار الصرف إذا كانت المواد الخام محلية ومشتراه بالعملة المحلية.	3.47	1.432	مرتفعة	4
3	عند انخفاض العملة المحلية تعطي القوائم بحًا أعلى من الربح الفعلي.	3.60	0.724	مرتفعة	3
4	لتفادي تأثر القوائم بأسعار الصرف يجب الاعتماد على العملة الأجنبية التي يتعامل بها المصنع.	4.40	0.621	مرتفعة جداً	1
5	يساعد احتساب الأسعار بالعملة الأجنبية في جعل القوائم أكثر مصداقية لكون هذه العملات أكثر ثباتًا من العملة المحلية.	4.40	0.621	مرتفعة جداً	1
	الاجمالي	3.95	0.273	مرتفعة	

المصدر: من اعداد الباحث

يتبين من الجدول (6) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالمتغير المستقل حيث كانت أعلى عباراته هما العبارتين " لتفادي تأثر القوائم بأسعار الصرف يجب الاعتماد على العملة الأجنبية التي يتعامل بها المصنع " و " يساعد احتساب الأسعار بالعملة الأجنبية في جعل القوائم أكثر مصداقية لكون هذه العملات أكثر ثباتًا من العملة المحلية " بمتوسط حسابي (4.40) وانحراف معياري (0.621) وبأهمية نسبية مرتفعة جداً ، تليهما عبارة " عند تسجيل البيانات المالية بسعر الصرف في يوم العملية فبعد انتهاء السنة المالية تتغير مصداقية هذه البيانات إذا تغير سعر الصرف " بمتوسط حسابي (3.87) وانحراف معياري (0.900) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين كانت أدنى عباراتها هي " لا تتأثر القوائم المالية بأسعار الصرف إذا كانت المواد الخام محلية ومشتراه بالعملة المحلية " بمتوسط حسابي (3.47) وانحراف معياري (1.432) وبأهمية نسبية مرتفعة. وبشكل عام يتبين أن مستوى أهمية (المحور الثاني) من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً بمتوسط حسابي بلغ (3.95) وانحراف معياري (0.273).

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة:

ليتمكن الباحث من اختبار فرضيات دراسته فقد استخدم اختبار T المحسوبية للعينات المستقلة للتحقق من صحة فرضية الدراسة الرئيسة وفرضياتها الفرعية، اذ يتم رفض الفرضية الصفرية اذا كان مستوى الدلالة (sig.) اقل من الدلالة المعتمدة في هذه الدراسة (0.05) ويتم قبول فرضية الاثبات اذا كانت (sig) اكبر من (0.05):

الجدول (7): اختبار t لجميع الفرضيات الفرعية الثلاث

م	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالةSig	نتيجة الفرضية
1	الفرضية الرئيسية Ho	3.95	0.273	19.022	0.000	فيول الفرضية
2	الفرضية الفرعية Ho1	3.22	456.0	9.775	0.000	فيول الفرضية
3	الفرضية الفرعية Ho2	3.83	0.355	12.748	0.000	فيول الفرضية
4	الفرضية الفرعية Ho3	4.05	0.566	10.156	0.000	فيول الفرضية

الجدول من اعداد الباحث

1. **اختبار الفرضية الرئيسة H1:** يوضح الجدول (7) نتائج اختبار One Sample T-test للفرضية الرئيسية ، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الآتي: - بينت النتائج أن المتوسط الحسابي لإجابات العينة المذكورة بالنسبة للفرضية الأولى قد بلغ (3.95) وهذه القيمة هي أكبر من المتوسط الفرضي (3) مما يدل على موافقة مرتفعة من قبل عينة الدراسة على عبارات هذه الفرضية، وما يدعم ذلك أن قيمة t المحسوبة بلغت (19.022) وهي أكبر من قيمة t الجدولية البالغة (2.045) ، كذلك قيمة الدلالة الإحصائية كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05) إذ بلغت (0.000) ، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة **وهذا يعني صحة هذه الفرضية** أي أن القوائم المالية تتأثر بتغيرات أسعار الصرف.
2. **اختبار الفرضية الفرعية الاولى Ho1:** يوضح الجدول (7) نتائج اختبار One Sample T-test للفرضية الفرعية، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الآتي: - بينت النتائج أن المتوسط الحسابي لإجابات العينة المذكورة بالنسبة للفرضية الفرعية الاولى قد بلغ (3.22) وهذه القيمة هي أكبر من المتوسط الفرضي (3) مما يدل على موافقة مرتفعة من قبل عينة الدراسة على عبارات هذه الفرضية، وما يدعم ذلك أن قيمة t المحسوبة بلغت (9.775) وهي أكبر من قيمة t الجدولية البالغة (3.22) ، كذلك قيمة الدلالة الإحصائية كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05) إذ بلغت (0.000)، مما يدل على قبول الفرضية **وهذا يعني صحة هذه الفرضية** أي أنه تؤثر التغيرات في مستوى الأسعار على الاحتساب وفقاً لا أساس التكلفة التاريخية.

3. **اختبار الفرضية الفرعية الثانية Ho2:** يوضح الجدول (7) نتائج اختبار One Sample T-test للفرضية الفرعية الثانية، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الآتي: - بينت النتائج أن المتوسط الحسابي لإجابات العينة المذكورة بالنسبة للفرضية الثانية قد بلغ (3.83) وهذه القيمة هي أكبر من المتوسط الفرضي (3) مما يدل على موافقة مرتفعة من قبل عينة الدراسة على عبارات هذه الفرضية، وما يدعم ذلك أن قيمة t المحسوبة بلغت (12.748) وهي أكبر من قيمة t الجدولية البالغة (3.045) ، كذلك قيمة الدلالة الإحصائية كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05) إذ بلغت (0.000) ، مما يدل على قبول الفرضية **وهذا يعني صحة هذه الفرضية** أي أنه تؤثر التغيرات في مستوى الأسعار على المبيعات.

4. **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة Ho3:** يوضح الجدول (7) نتائج اختبار One Sample T-test للفرضية الثانية، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الآتي: - بينت النتائج أن المتوسط الحسابي لإجابات العينة المذكورة بالنسبة للفرضية الثالثة قد بلغ (4.05) وهذه القيمة هي أكبر من المتوسط الفرضي (3) مما يدل على موافقة مرتفعة من قبل عينة الدراسة على عبارات هذه الفرضية، وما يدعم ذلك أن قيمة t المحسوبة بلغت (10.156) وهي أكبر من قيمة t الجدولية البالغة (2.045) ، كذلك قيمة الدلالة الإحصائية كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05) إذ بلغت (0.000) ، مما يدل على قبول الفرضية البديلة **وهذا يعني صحة هذه الفرضية** أي أنه تؤثر التغيرات في مستوى الأسعار على الميزانية العمومية.

النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج الدراسة:

من اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ما يأتي:

1. أن مستوى أهمية المحور الأول جاء مرتفعاً بمتوسط حسابي (3.79) من وجهة نظر عينة الدراسة.
2. أن مستوى أهمية محور الدراسة الثاني كان مرتفعاً بمتوسط حسابي (3.95).
3. أن مستوى أهمية محور الدراسة الثالث جاء مرتفعاً بمتوسط حسابي (3.83).
4. أن مستوى أهمية محور الدراسة الرابع جاء مرتفعاً بمتوسط حسابي (4.05).
5. أثبتت الدراسة أن القوائم المالية تتأثر بتغير أسعار الصرف، وبذلك تحققت صحة الفرضية الأولى والتي تنص على أن " القوائم المالية تتأثر بتغيرات أسعار الصرف ".
6. من خلال نتائج التحليل الإحصائي توصلت الدراسة إلى أن المبيعات تتأثر بالتغيرات في مستوى الأسعار، وبذلك تحققت صحة الفرضية الثانية والتي تنص على أنه " تؤثر التغيرات في مستوى الأسعار على المبيعات".
7. أثبتت الدراسة أن الميزانية العمومية تتأثر بالتغيرات في مستوى الأسعار، وبذلك تحققت صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على أن " تؤثر التغيرات في مستوى الأسعار على الميزانية العمومية ".
8. أن التكلفة التاريخية في حالة الاستقرار الاقتصادي وعدم التغير في الأسعار تكون القياس الأمثل.
9. أن القوائم المالية المعدة وفقًا لأساس التكلفة التاريخية في فترات ارتفاع المستوى العام للأسعار مضللة وغير صادقة.
10. يجب الاعتماد على العملة الأجنبية التي يتعامل بها المصنع؛ وذلك لتفادي تأثر القوائم بأسعار الصرف.
11. يساعد احتساب الأسعار بالعملة الأجنبية في جعل القوائم أكثر مصداقية؛ لكون هذه العملات أكثر ثباتًا من العملة المحلية.
12. أن التغير في مستوى الأسعار يؤدي إلى تغير في أسعار المنتجات المعروضة للبيع.
13. أن التضخم يؤثر على صحة ومصداقية القوائم المالية من خلال وجود معلومات مضللة في هذه القوائم.

ثانياً: توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج العامة التي تم التوصل إليها، فإن الدراسة تقدم بعض التوصيات الاتية :

1. يوصي الباحث بضرورة مراعاة التغيرات الطارئة على أسعار الصرف والتي تؤثر سلباً على القوائم والتقارير المالية.
2. يوصي الباحث بضرورة قيام الشركات والمصانع بالإفصاح الكامل عن أثر التغيرات في الأسعار على بنود القوائم المالية، أي ضرورة إعداد قوائم مالية مكملة للقوائم الأساسية تعدل بالتغيرات في المستوى العام للأسعار.
3. التأكيد على دور الجهات المسئولة في خلق الوعي حول التضخم من خلال عقد الندوات واللقاءات مع الكوادر المحاسبية؛ لتوضيح الآثار لهذه الظاهرة على الشركات والاقتصاد الوطني بشكل عام.
4. ينبغي تطوير بعض المبادئ والفروض والمفاهيم المحاسبية المتبعة في القياس المحاسبي التقليدي؛ لكي تتلاءم مع التغيرات الحاصلة على مستوى الأسعار.

5. يوصي الباحث بضرورة تعديل القوائم المالية وفق تغيرات الأسعار حتى تتحقق فيها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبالتالي صلاحيتها في اتخاذ القرارات.
6. يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التي تتعلق بالتغيرات في الأسعار والتضخم وآثاره على نشاط الشركات.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

[1] احمد، عمر حسن و غادر محمد، (2022م)، تأثير التغير في سعر صرف العملات الأجنبية على نتيجة النشاط في المصارف المدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، جامعة تكريت، العراق المجلد 18 العدد 60 الصفحات 631-645

[2] بالرقي، تيجاني و راشدي امين، (2017م)، أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21والنظام المحاسبي المالي، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الثالث العدد الأول الصفحات 152- 170

[3] بوخاري، لحلو موسى، (2010)، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية قياسية للآثار الاقتصادية، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

[4] خضر، زاهر عبد الحليم، (2012) تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني للمدة، 1994-2010 رسالة ماجستير، جامعة الازهر- غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

[5] السعدي، إبراهيم خليل حيد (2020) فاعلية القياس المحاسبي عند التغير العام للأسعار وأثره على جودة المعلومات المحاسبية وفق المعيار الدولي 29 مجلة الكوفة العراق

[6] صندوق النقد الدولي (2024)، بيان صحفي رقم 24133، الأوضاع في اليمن خلال عام 2024.

[7] طارق، شوقي (2009)، أثر تغيرات سعر الصرف على القوائم المالية، رسالة ماجستير في تخصص المحاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة /كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر

[8] عابدين، أحمد خضر (2011)، **مدى تأثير التكلفة التاريخية على القوائم المالية في ظل ظروف التضخم**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر

[9] عابدين أحمد خضر (2011)، مدى تأثير التكلفة التاريخية على القوائم المالية في ظل ظروف التضخم، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر.

[10] العامري، سعود جابر العامري (2010)، (المحاسبة الدولية، منهج علمي للمشاكل المحاسبة وحلولها) جامعة المثنى، دار الناهج للنشر والتوزيع/عمان

[11] قوادري عبلة (2017) اثر استخدام التكلفة التاريخية في القياس على جودة المعلومات المحاسبية دراسة استقصائية لمهني المحاسبة في الجزائر.

[12] محمد، نبأ حسين و الحجامي، ستارجابر خلاوي (2023) دور تغيرات أسعار الصرف في تطبيقات أساليب المحاسبة الإبداعية، مجلة الكوت في الاقتصاد والعلوم الإدارية، العراق المجلد 15 العدد 46 الصفحات 664-688

[13] المطيري، عادل سالم نهار (2024) دور الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف في الحد من الاحتيال المالي بالتقارير المالية دراسة ميداني، العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، الكويت المجلد 3 العدد 126 الصفحات 1157- 1184.

[14] ياسر، عبد المجيد محمد يسن، (2018) أثر مبدأ التكلفة التاريخية والتغير في الأسعار على القوائم المالية في القطاع الصناعي السوداني، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، السودان

[15] يماني، عبدالله قاسم (2008)، **أثار التغير في المستوي العام للأسعار على القوائم المالية** للشركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض

ثانياً المراجع الأجنبية

[16] Pareshkumar J, Narendra J, Ashok R, (2014) factors affecting currency exchange rate economical formulas and prediction models, International Journal of Application or Innovation in Engineering & Management (IJAIEM), Volume 3, Issue 3,

[17] Gitman Lawrence J. (2004), "Effects of Inflation and Principles in Managerial Finance", Parson Education, pp. 560-590.

[18] Hughes, John; Liu, Jing; Zhang, Mingshan,(2004) "Valuation and Accounting for Inflation and Foreign Exchange.", Journal of Accounting Research, (Sep. Vol. 42 No.4).

معلومات الباحث

ORCID

محمد مهـدي عبيد: http://orcid.org/0000-0002-1960-8804

RESEARCH ARTICLE

THE EFFECT OF THE CHANGE IN THE EXCHANGE RATE ON THE FINANCIAL STATEMENTS A FIELD STUDY ON, INDUSTRIAL COMPANIES IN HADHRAMOUT GOVERNORATE

Mohammed Mahdi Obaid*

Dept. of Accounting College of Administrative Sciences, Seiyun University, Seiyun, Hadhramout, Yemen.

***Corresponding author: Mohammed Mahdi Obaid; E-mail: mohammedmahdiuum@gmail.com**

Received: 02 September 2024 / Accepted: 11 September 2024 / Published online: 30 September 2024

Abstract

This study aimed to know the extent to which the financial statements are affected by changes in exchange rates, and to know the effect of the change in prices on both sales and the balance sheet, as well as studying the effect of changes in exchange rates on historical cost accounting. The study sample consisted of (60) owners, financial managers, accountants and auditors in industrial companies located in Hadhramout governorate in Yemen. To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical method was used in addition to a questionnaire that the researchers distributed, which included (20) statements whose validity and reliability were confirmed. Then The data was processed and hypotheses were tested using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) program. This study concluded that: the financial statements are affected by exchange rate changes, that changes in prices affect both sales and the balance sheet, and that the financial statements prepared according to the historical cost basis in periods of high levels the general definition of prices is misleading and dishonest. The researchers recommended the need to take into account changes in exchange rates that negatively affect the financial statements and reports, as well as developing some accounting principles and concepts used in traditional accounting measurement. To adapt to changes in the price level.

Keywords: Change in prices, Financial statements, Industrial sector, Hadhramout.

كيفية الاقتباس من هذا البحث:

عبيد، م. م. (2024). أثر التغير في أسعار الصرف على القوائم المالية دراسة ميدانية على الشركات الصناعية في محافظة حضرموت. مجلّة جامعة عدن الإلكترونيّة للعلوم الانسانيّة والاجتماعية، 5(3)، ص318-332. https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2024.3.388

حقوق النشـــر © 2024 من قبل المؤلفين. المرخص لها EJUA، عدن، اليمن. هذه المقالة عبارة عن مقال مفتوح الوصول يتم توزيعه بموجب شروط وأحكام ترخيص Creative Commons Attribution (CC BY-NC 4.0).